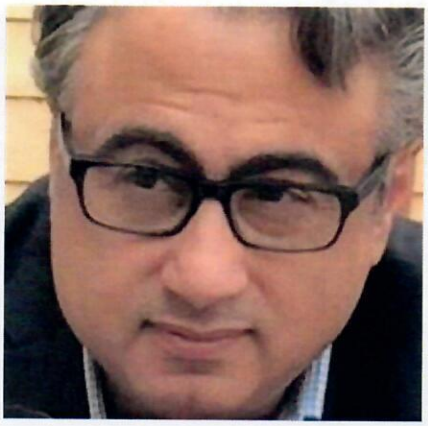

نقيب الصيادلة
ترشيد القطاع لتوفير فرص العمل

شهد قطاع الصيدلة في لبنان تطور ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة، هذا ما أكد عليه نقيب الصيادلة في لبنان الدكتور جورج صيلي الذي قال أنّ النقابة إستطاعت إنجاز الكثير من المواضيع العالقة منذ زمن سواء على الصعيد المهني والإقتصادي، أو لناحية الأدوية والخدمات التي يقدمها الصيدلي للمواطن، والتي أخذت حيزاً كبيراً للتركيز عليها من خلال برامج قدمتها نقابة الصيادلة، وبالتعاون مع الصيادلة الذين يضعون آمال كبيرة على المرحلة المقبلة لكي يستمر العمل ولا يتوقف في مكان ما، وتابع صيلي " علينا أن نحسن إختيار المسؤول الذي سيتولى المهام من بعدنا، وهذه مسؤولية كل الصيادلة أن يختاروا الشخص المناسب الذين يؤمنون بقدراته وقدرته على إكمال الخطوات التي بدأنا بها، ونحن بدورنا نشجع الطاقات الجديدة دائماً التي لديها روح التجديد والتحديث، ويمكنها أن تطور هذا القطاع أكثر فأكثر".

وأضاف صيلي" في لبنان لكي يكون عملنا ناجح، يجب ان نعمل على ركائز وخطط إصلاحية صحيّة واضحة، لنتخطى كل المشاكل، وهذه مسؤولية الكل، بدءاً من الدولة والوزارات وصولاً إلى الصيادلة والجهاز الصحي ككل، ونحن في النقابة لم نستسلم يوماً، فقد عملنا مشاريع كثيرة، وأهمها مشروع فصل مدخول الصيدلي عن ربح الدواء، وهذه خطوة أساسية ومهمة، هذا لا يعني اننا ضدّ الناس ومصالحهم أو ضدّ الوزارة، بل نحن مع القرارات الشعبية ومع المواطن، إنما يجب الأخذ بعين الإعتبار الصيدلي الذي هو صمام الأمان لكل ما يتعلق بالصحة، كما يجب أن نعمل تشريعات جديدة ونعطي صلاحيات للصيدلي أكثر من التي يملكها، إنما ضمن ضوابط، لذلك عملنا على برامج صحيّة لتزيد المهارات والكفاءة للصيدلي لكي يتمكن من تقديم خدمة صحيّة صيدلانية أفضل للمريض ضمن كلفة أكل".

أما عن أسعار الدواء ومقارنتها مع الأسعار في تركيا والفارق الكبير بينها قال صيلي: " ما يحدث اليوم ظاهرة إعلامية يتحمل مسؤوليتها شريحة كبيرة من الناس وبعض الإعلاميين، ويجب ضبطها، فالدواء أقل ثمناً في تركيا لأنه مدعوم من قبل الدولة، وهذه المقارنة غير سليمة".

أما بالنسبة لملف الدواء الرقمي فهو لا زال إلى اليوم عالقاً وهذه مسؤولية وزارة الصحة، فالملف الرقمي يمنع الأخطاء التي تحدث بطريقة صرف الدواء بنسبة 80% حيث يكون لكل مريض ملف صحي في الصيدلية التي يشتري منها الدواء وذلك لتجنب الأخطاء".

وختاماً قال صيلي: " النقابة تتحمل المسؤولية في بعض الأمور ولكنها ليست سلطة تنفيذية، ونضع المسؤولية على وزارة الصحة في تطبيق القوانين ، ونحن من جهتنا نطبق القوانين بالصلاحيات التي نملكها، وقد بدأنا بتطبيق المادة 80 التي تنص على المضاربة الغير مشروعة وأنشأنا لجان في كل المناطق، ونتمنى من الذي سيكمل من بعدنا أن يتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع والقوانين العالقة، التي تعطي الصيدلي حقه وتنصفه وتحميه".